

رائف زريق*

حل الدولة الواحدة؟

من الصراع حتى الموت إلى جدلية السيد - العبد**

يناقش الكاتب في هذه المقالة الحجج التي تدافع عن حل الدولة الواحدة في فلسطين، ويفند بعض تفصيلاتها. ويؤكد الكاتب أن فشل عملية أوسلو لا يؤدي تلقائياً إلى ضرورة تبني حل الدولة الواحدة، ثم يتوصل إلى الاستنتاج أن حل الدولة الواحدة ليس أكثر عدالة من حل الدولتين، كما أنه ليس أكثر عملية في التطبيق من حل الدولتين. ويرى الكاتب أن حل الدولة الواحدة ليس جديداً على الفكر السياسي الفلسطيني، مع أن طريقة تقديمه اليوم تختلف عن التصورات القديمة لفكرة الدولة الواحدة أكانت دولة واحدة ذات ثنائية قومية على غرار ما عرضه يهودا ماغنس، أو دولة واحدة ديمقراطية على منوال ما اقترحتها حركة «فتح» في سنة ١٩٦٨.

مقدمة

إن من يراقب المناظرات الخاصة بحل الدولة الواحدة الذي يجري تداوله في دوائر المثقفين الفلسطينيين، من شأنه أن يتبين فورة في مناقشة هذا الموضوع في الأعوام الأخيرة. وسأتقصى في هذه المقالة أسباب هذا الاهتمام المتصاعد، وأحاول تقديم عدد من التساؤلات بغرض تحليل طبيعة النقاش وإدخال قدر من الترتيب فيه، الأمر الذي يغدو مُلزماً أكثر وأكثر إذا كان للنقاش أن يتواصل بصورة بناءة.

سأعمل في القسم الأول من هذه المقالة على إظهار مصدر الدفع الكامن وراء إحياء حل الدولة الواحدة، كما سأحاول إقامة نمذجة للحجج الداعمة

لهذا الحل، وأستكشف سر فتنته. أما القسم الثاني فطابعه تقويمي، وهو يهدف إلى تحديد المشكلة التي يفترض بحل الدولة الواحدة أن يعالجها إن كان هو "الحل" فعلاً، وبأي معنى يشكل حلاً لتلك المشكلة.^(١) وفي هذا القسم نفسه أجادل أن بعض الحجج الداعمة لحل الدولة الواحدة مغلوطة فيه، ولا يمثل إجابة عن المشكلات الفعلية التي تواجه الفلسطينيين. إن حجتي الرئيسية هنا هي أن الانتقادات الجارية لعملية أوسلو والسلطة الفلسطينية وفشلها لا تقود الفلسطينيين حتماً إلى تبني حل الدولة الواحدة.

ومع ذلك، سأجادل في القسم الثالث لمصلحة حل الدولة الواحدة كخيار جذاب للفلسطينيين، وإن لأسباب مغايرة لتلك التي يوردها مناصروه عادة. وتفيد حجتي بأن حل الدولة الواحدة ليس أكثر عدالة بالضرورة (مع أنه ربما يكون كذلك) من حل الدولتين، ولا هو عملي أكثر بحكم تعريفه بالذات.

(*) باحث وأكاديمي فلسطيني.
(**) ترجمة: ياسين الحاج صالح.

إن استخدامي كلمة "إحياء" هو من باب الإشارة إلى أن الفكرة ليست جديدة تماماً، وإن تكن طريقة تقديمها في المناظرات الحديثة مختلفة قطعياً عن التصورات القديمة لحل الدولة الواحدة. فخلال الفترة الانتدابية، دعمت مجموعة من المثقفين اليهود فكرة دولة ثنائية القومية للفلسطينيين واليهود في فلسطين، ومن أبرزهم يهودا ماغنس ومارتن بوبر، كما أن الفلسطينيين في ذلك الحين طرحوا فكرة دولة واحدة ينال فيها اليهود حقوقاً معينة بصفتهم أقلية دينية، لا كجماعة قومية. لكن مع إقامة إسرائيل في سنة ١٩٤٨، اختفى حل الدولة الواحدة من الأجندة اليهودية - الصهيونية، في إثر الانتصار الواضح والحاسم لنهج دافيد بن - غوريون الانفصالي، الخاص بدولة مستقلة لليهود. وقد ظهر حل الدولة الواحدة مجدداً بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في ستينيات القرن العشرين، لكنه هنا أيضاً لم يبرز في صيغة الدولة الثنائية القومية، وإنما في صيغة الدولة الديمقراطية العلمانية. وتبين فيما بعد أن منظمة التحرير الفلسطينية تخلت عن فكرة الدولة الواحدة لمصلحة حل الدولتين، وذلك في إعلان الاستقلال الفلسطيني في سنة ١٩٨٨، وبصورة أوضح في اتفاق أوسلو. وعليه، فإن ما هو جديد في المناظرات الأخيرة هو أن مثقفين فلسطينيين أخذوا يتبنون فكرة الدولة الواحدة الثنائية القومية، وبهذا الاعتبار، فإن هذه الفكرة تشبه اتفاق أوسلو من حيث كونها تمثل اعترافاً واضحاً من جانب الفلسطينيين بالوجه القومي للوجود اليهودي في فلسطين، إلا إنها، وهنا الفارق بينها وبين اتفاق أوسلو، ترفض حل الدولتين. أمّا من الموقع اليهودي، فإن الفارق الرئيسي يكمن في حقيقة أن مارتن بوبر وآخرين طالبوا بدولة ثنائية القومية عندما لم يكن في يد اليهود شيء، وكان من شأن دولة ثنائية القومية آنذاك أن تُعتبر إنجازاً عظيماً، في حين أن المثقفين اليهود الذين يطالبون اليوم بدولة واحدة ثنائية القومية إنما يفعلون ذلك على أرضية ما يبدو انتصاراً حاسماً للصهيونية في إقامة دولة يهودية

إنه خيار أشد جاذبية للفلسطينيين لأنه أساساً السبيل المتاح الأفضل لإبقاء المسألة الفلسطينية حية، ولأنه يزود الفلسطينيين بأدوات مفيدة وفاعلة في كفاحهم، ولأنه يركز على الحقوق الفردية والمدنية لا على تقرير المصير القومي. وتتمثل جاذبية حل الدولة الواحدة في كونه يقلب الضعف الفلسطيني قوة، ويقيد القوة الإسرائيلية، كما يتيح للفلسطينيين خطة وأجندة كفاح، وأفق كفاح أيضاً، الأمر الذي يفتقرون إليه رهنأً. وفي وسع هذا الحل أن يبعد الفلسطينيين عن "الصراع حتى الموت" ويقربهم من جدلية السيد - العبد (هذا إذا استخدمنا المصطلح الهيجلي). وتكمن "قوة" العبد في أن استسلامه الكامل للسيد يشكل تقييداً لقوة هذا، لأن قوة السيد تقتضي مقاومة تواجهها كي تُفعل نفسها. وبعد أن دفنت عملية أوسلو وإفرازاتها السياسة الفلسطينية، وجعلت كل شيء متوقفاً على المفاوضات (أو على الانتحاريين وإطلاق صواريخ)، من دون أن يكون للفلسطينيين تأثير في هذه المفاوضات أو قدرة على الضغط على إسرائيل، وبعد أن حيّدت الرأي العام الفلسطيني بصورة عامة، فإن حل الدولة الواحدة هو ما يجعل إحياء الكفاح الفلسطيني ممكناً، وهو ما يمكن أن يقترح مخرجاً من المأزق، وأن يجتذب إليه مثقفين فلسطينيين عديدين.

وسأختم هذه المقالة بالتأمل في حل الدولة الواحدة، وفي ضروب المشكلات والمسائل التي يتعين على المرء الاحتفاظ بها في ذهنه وهو يحامي عنه، وفي الخيارات التي من شأنه أن يفتحها أمامنا.

إحياء حل الدولة الواحدة

لقد دار في الآونة الأخيرة نقاش واسع في شأن حل الدولة الواحدة، فكتبت مقالات كثيرة، وعقدت مؤتمرات، وألقيت خطب من طرف مثقفين متنوعين، يهوداً وفلسطينيين، أميركيين وأوروبيين، على حد سواء.^(٢)

السياسية لحل الدولتين يتضمن أن المرء لا يلمح ممارسة أي ضغط أميركي أو دولي على إسرائيل لإجبارها على إخلاء المستعمرات والانسحاب من الأراضي المحتلة.^(٦)

على أن هناك معنى آخر لـ "استحالة تطبيق" حل الدولتين، وهو يتصل بالطبيعة الإجمالية للنزاع وبالوقائع على الأرض. فهذا النزاع، بطبيعته، هو نزاع بين جماعتين لا بين دولة محتلة وشعب واقع تحت الاحتلال. وبهذه الصفة، من المستحيل دعم إمكان الفصل بينهما، نظراً إلى أن المستعمرات منتشرة في أرجاء الضفة الغربية، وإلى أن الجماعتين متداخلتان ويعتمد بعضهما على بعض، بحيث إنه لا بد لأي فصل جراحي بينهما من أن يفشل.^(٧)

فضلاً عن ذلك، فإن استحالة التقسيم تضي عميقاً فتلامس الطبيعة الجغرافية والطوبوغرافية لفلسطين ومواردها المائية. وعلى نحو ما عبّر ميرون بنفينستي عنه يوماً، فإن هذا البلد لا يحتمل حدوداً في وسطه، ولا هو يطبق دولتين سيدتين بين البحر والنهر.^(٨)

وربما نضيف إلى هذه الحجج الاستحالة الاقتصادية لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، ذلك بأن قيام دولة فلسطينية في نطاق ميزان القوى القائم، ونظراً إلى المحددات الراهنة [لهذه الدولة المحتملة]، من شأنه أن يجعلها معتمدة كلياً على إسرائيل، وبالتالي، غير قابلة للحياة.^(٩)

إن حل الدولتين، وخصوصاً في أوساط المثقفين الفلسطينيين، يرتبط بعملية أوسلو، بحيث إن الحجج المتعددة والمضادة لتلك العملية تُستخدم فوراً ضد هذا الحل. ولا يقتصر الأمر في هذه الأوساط على اعتبار عملية أوسلو فشلت في تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وتطلعاته الخاصة بالسيادة والدولة وعودة اللاجئين والحرية والاستقلال فحسب،^(١٠) بل إنها جعلت هذه الأهداف أشد امتناعاً على التحقق أيضاً، وعصية على البلورة في صيغة متماسكة. لقد حصرت العملية كلها الفلسطينيين في نفق من دون أن يكون ثمة ضوء في آخره، وبلا إمكان للرجوع:

في فلسطين وتعزيزها. وعلى هذا النحو يمكن التكلم على "إحياء" حل الدولة الواحدة بمعنى محدود فقط.^(١١)

إن جانباً من الزخم الدافع نحو حل الدولة الواحدة هو سياسي، ويتمثل في الفشل المطبق لعملية أوسلو التي قامت، إلى حد ما، على حل الدولتين. أنا أجادل أن كثيرين يربطون بين أوسلو وحل الدولتين، وبما أن اتفاق أوسلو فشل في عيون أكثر الفلسطينيين فإن الفشل يتلبس حل الدولتين أيضاً. إن توسع المستعمرات عقب توقيع اتفاق أوسلو، والانفصال بين الضفة الغربية وغزة، وإقامة طرق التفافية تقطع أوصال الضفة الغربية، واستيلاء إسرائيل على مصادر المياه، أمور كلها تبدد الأمل بانسحاب إسرائيلي من الضفة؛ أما تفكيك المستعمرات فهو، أكثر وأكثر، من قبيل الوهم. لقد جعلت إسرائيل وسياساتها التوسعية حل الدولتين مستحيلاً من الوجهة العملية، فعبّر طمس الحدود الاصطناعية لسنة ١٩٦٧، أعادت إسرائيل توحيد فلسطين ككيان واحد وأحيت ترتيب ما قبل سنة ١٩٤٨ الخاص بجماعتين تعيشان في إقليم واحد يشكل كياناً جيو - سياسياً واحداً.^(١٢) وعلى هذه الصورة، فإن سياسة الاستيطان الإسرائيلية تمثل تجاوزاً مفرطاً لانتصار ١٩٦٧ عبر إدماجها فلسطيني الضفة الغربية في إسرائيل.^(١٣)

وهنا، فإن الحجة الكبرى ضد حل الدولتين هي أنه، وبكل بساطة، أضحي مستحيلاً، وربما يمكن فهم هذه "الاستحالة" على عدة وجوه. فبالمعنى السياسي الأكثر شيوعاً، فإنه من المستحيل سياسياً تخيل أي حكومة إسرائيلية تخلي المستعمرات، فهذه ما عادت ملحقة بجسد الدولة أو ظاهرة استثنائية مؤقتة. إن إسرائيل قوة محتلة منذ ٤٣ عاماً، بينما كانت قوة غير محتلة لـ ١٩ عاماً فقط، وعليه، لا يسعها أن تتعرف إلى نفسها من دون الأراضي المحتلة، وأي انسحاب منها يتطلب تحولاً أيديولوجياً عميقاً ضمن المجتمع الإسرائيلي. وفي أي حال لا يتبين المرء أفقاً لديناميات داخلية كهذه. علاوة على ذلك، فإن معنى "الاستحالة"

يتقيد الفلسطينيون به؟^(١٣) ووفقاً لهذا المنطق فإن عدم تحقق حل الدولتين (علماً بأن "قابليته للتحقق" كانت ميزته الحاسمة)، ونظراً إلى أنه ليس على الطاولة حل آخر متيسر في أي مستقبل منظور، فلماذا إذاً لا نقترح حلاً يتصف على الأقل بانفتاحه على مطالب العدالة التاريخية؟

قضايا العدالة

إن عدالة حل الدولة الواحدة، من المنظور الفلسطيني، تكمن أساساً في الوقائع التالية: أولاً، إن حل الدولتين لا يتعامل بجدية مع شطرين رئيسيين من الشعب الفلسطيني، ذلك الذي في إسرائيل، والآخر المكون من اللاجئيين [خارج فلسطين التاريخية]، بينما يتوافق حل الدولة الواحدة بصورة أفضل مع وجود هاتين المجموعتين، ويوفر مآلاً استيعابياً وشاملاً لهما في إطار يسمح بتوحيد الشعب الفلسطيني من جديد. إن مفهوم "العودة"، وتطبيق هذا الحق (على المستوى الشخصي والخاص أساساً)، لا يحوزان معنى إلا إذا كان في وسع أي لاجئ فلسطيني أن يختار مكان عودته في إسرائيل/فلسطين، في حين أن منطق الدولتين، أي منطق حق تقرير المصير القومي، يتعارض مع منطق الحق الفردي في العودة. وعلى النقيض من المطلب اليهودي الخاص بعودة جماعية إلى وطن وأرض، فإن الفلسطينيين يطالبون بالعودة إلى موطن، وإلى قطعة أرض وملكية محسوسة وفردية وخاصة. وعليه، فإن الكلام على تقرير مصير قومي بصفته حقاً للجماعة لا يحيط بالطبيعة الكاملة لتجربة الفلسطينيين ومطالبهم.

ثانياً، إن حل الدولة الواحدة يصون سلامة فلسطين التاريخية وتكاملها ككيان واحد، وهو، عبر هذه الوحدة، يزيل جميع الحدود الاصطناعية التي تقسم الشعب الفلسطيني. أمّا أن يُقدّم إلى الفلسطينيين ٢٢٪ فقط من أرض فلسطين التاريخية (مساحة الضفة والقطاع) من دون منفذ إلى البحر (عدا غزة) فلا يلبي مقتضيات العدالة، وإنما يتركهم

ليس لأنهم اليوم بلا دولة مستقلة فحسب، بل لعدم وجود ثورة أو حركة تحرر فلسطينية أيضاً، فهم لم يحققوا الغاية المرجوة، وأضاعوا الوسيلة في أثناء سعيهم وراء الغاية. وهكذا يجد الفلسطينيون أنفسهم محرومين من دولة ومن منظمة التحرير التي حل محلها كيان عجيب يسمى السلطة الفلسطينية. فقبل توقيع اتفاق أوسلو كانت القضية الفلسطينية حية على الأقل، وكان لدى الفلسطينيين لغة يعبرون بواسطتها عن مطالبهم، علاوة على أجندة سياسية، أمّا الآن، فإنهم خسروا حتى هذا، فضلاً عن أزمة تمثيل وثقة. وانتهى الأمر بكثير من الفلسطينيين إلى اعتبار الشخصيات الرئيسية التي ارتبطت أسماؤها بأوسلو، وأكثرها لاعبون بارزون في السلطة الفلسطينية، نخبة فاسدة تعمل كمقاولين من الباطن لإسرائيل، وعاجزة عن قيادة الكفاح من أجل الاستقلال والسيادة والحرية.^(١٤) لقد فقد كثيرون منهم أي صدقية، وعليه، فإن الغضب من القيادة الحالية يختلط بمطلب إبدالها بغيرها، ويحدث أن يعبر عنه أحياناً كمطلب لتغيير البرنامج والرؤية اللذين تزكيهما هذه القيادة. إن المواقف السياسية التي اتخذتها السلطة الفلسطينية في أثناء حرب غزة الأخيرة، والتي اعتُبرت تبريراً فعلياً للحرب الإسرائيلية ولوماً علنياً للضحايا، تثبت ذلك الأمر إثباتاً لا يطاله شك،^(١٥) وهي تعكس أزمة خطاب وأزمة قيادة، الأمر الذي يوجب حاجة ملحة إلى تجاوزهما معاً. وهكذا، فإن الحاجة إلى حلول جديدة، إنما هي وثيقة الصلة بمطلب التغيير في القيادة وبتعبيرات عدم الثقة بقيادة السلطة الفلسطينية.

وتفيد أقوى الحجج التي يسوقها أنصار عملية أوسلو وحل الدولتين بأن تلك العملية تمثل ما كان ممكناً تحقيقه في ظل موازين القوى المختلة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وإن لم تكن حساسة بصورة كافية لمقتضيات العدالة. باختصار، لقد كان حلاً براغماتياً، بل الحل الوحيد المعقول، لكن أنصار الدولة الواحدة يذهبون إلى القول إنه ما دام واضحاً أن حل الحد الأدنى هذا ليس قابلاً للتحقق، فلم

الدولة الواحدة يستجيب لتحسين حال الفلسطينيين الذين لا يجازفون بخسارة أي شيء، إلا إنه يمثل مجازفة كبيرة من طرف اليهود الإسرائيليين.^(١٦)

وبما أن أولئك الذين يناصرون حل الدولة الواحدة يصبون إلى تحقيقه بوسائل سلمية كالإقناع والنقاش السياسي، فإنه لا يسعهم تجنب التفاعل مع حجة من هذا الطراز. وسأشرح هنا في تفاعل كهذا، لكن من دون أن أستنفده.

يمكن في هذه المرحلة، ومن أجل مزيد من النقاش، التطرق إلى نقطتين رئيسيتين هما: الأولى، أنه من قبيل الأسطورة إلى حد كبير، القول إن أمن إسرائيل يكفله الإسرائيليون وحدهم، ذلك بأنه من دون دعم دولي هائل يتدفق على إسرائيل من الغرب، وخصوصاً من أميركا، فإنه ليس في وسعها أن تصون منزلتها الحالية في المنطقة؛ الثانية، أنه ليس صحيحاً إلا بصورة جزئية ذلك الاستنتاج القاضي بأن أي تغيير يتضمن مجازفة خطيرة، لأن استمرار الأمر الواقع "ستاتيكو" والعداء المتنامي لإسرائيل في المنطقة يشكّلان بدورهما مجازفة خطيرة. وفعلاً، فإن "الستاتيكو" اليوم لن يبقى ساكناً مطلقاً، والتغيير محتوم، ولا يستطيع أحد أن يجعل من "الحاضر" ملجأ له.

ربما يحتج المرء بأن على اليهود الإسرائيليين أن يهتموا بحل الدولة الواحدة من باب أنه أكثر استجابة للمصالح اليهودية في إسرائيل/فلسطين على المدى البعيد، ذلك بأنه يسمح لجميع اليهود الذي يودون العيش في الضفة الغربية بأن يفعلوا ذلك، وبأن ينفذوا إلى جميع أرجاء فلسطين/إسرائيل، وهكذا سيتاح لهم أن يعيشوا في بلد أكبر يشكل اليهود نصف سكانه بدلاً من العيش في بلد أصغر يشكلون أكثريته. إن حل الدولة الواحدة يسمح لهم بأن يرتبطوا بأرض إسرائيل الكاملة (Eretz Yisrael) ومواقعها الدينية، لكن على أن يكونوا أقل سيادة وأقل صهيونية. وفي أي حال، بما أن إسرائيل تتحول بالتدريج، حتى داخل الخط الأخضر، إلى دولة ثنائية القومية، وبما أنها في سبيلها سلفاً إلى خسارة طابعها الفريد كدولة يهودية، فإنه يمكن

معزولين عن وطنهم وعن بقية شعبهم. إن حل الدولتين يسمح بوحدة اليهود، في الوقت الذي يمزق الفلسطينيين.

وبينما يقوم كثير من الحجج المذكورة أعلاه على حس العدالة التاريخية، فإن حججاً أخرى داعمة لحل الدولة الواحدة وعدالته تتصف بأنها تميم نظرها نحو المستقبل ولا تمد جذورها في تربة العدالة التاريخية؛ إنها بالأحرى مؤسسة على فكرة العدالة التوزيعية من حيث إن حل الدولة الواحدة يمنح الفلسطينيين فرصة أفضل لنيل حقوقهم، وكذلك حصتهم من الخير الجماعي كمواطنين في دولة إسرائيلية.^(١٧)

غير أنه إذا كان لحجج العدالة أن تكون صالحة فعليها أن تروق، وفي الواقع أن تكون قابلة لأن تروق، اليهود الإسرائيليين لا الفلسطينيين وحدهم. وأعني بكونها "قابلة لأن تروقه" أنه ينبغي لحل الدولة الواحدة أن يوفر أسباباً قوية لقبوله بحيث لا يستطيع أحد رفضها بحسن نية. لن أتمعن الآن في الحجج التي يقدمها الإسرائيليون، في أكثريتهم، دعماً لرفضهم اعتبار حل الدولة الواحدة عادلاً،^(١٨) ولن أنظر في شرعيتها، لكني أريد طرح حجتين هما: الأولى، أن أي تداول في شأن حل الدولة الواحدة لا يستطيع أن يغفل حجج الإسرائيليين تلك، وإنما عليه أن يتفاعل معها؛ الثانية، وهنا أود أن أطرح على بساط البحث حجة وجودية قدمها بعض الإسرائيليين ضد حل الدولة الواحدة، وفحواها أنه ما من سبب معقول لأن يوافق الإسرائيليون على التحول من دولة سيادية يشكل اليهود أكثرية فيها، ويسيطرون تماماً على أمنهم الخاص وحدودهم ووضعهم الديموغرافي ومصيرهم، إلى حالة يتقاسمون فيها السيطرة ومنزلة الأكثرية مع الفلسطينيين، وحتى مع العالم العربي (نظراً إلى أن الفلسطينيين عرب، وتجمعهم علاقات وثيقة بالعالم العربي حولهم)، ويسلمون أمرهم طواعية لترتيبات وضمانات دستورية ربما تثبت عدم فاعليتها، وأن موضوع الرهان هو أكبر من أن يجازف به على هذا النحو - كما تقول الحجة - وأنه في حين أن حل

يجب ملؤها بالحجج المقنعة، وأنا أريد أن أثير بعض الأسئلة المتصلة بهذه الفجوة، ومنها: هل من الممكن الموافقة على معظم الحجج الواردة أعلاه من دون التنازل عن حل الدولتين (على الأقل ليس الآن)؟ هل من فجوة منطقية أو مفهومية أو سياسية مفتوحة بين إخفاق عملية أوسلو وحل الدولة الواحدة؟ هل من شأن الرفض العنيد لعملية أوسلو وللسلطة الفلسطينية أن يؤدي بالضرورة إلى الحل الأخير؟

ليس من الواضح، في نظري على الأقل، ما إذا كان تعذر حل الدولتين في المرحلة الراهنة يُلزم بالتحول إلى حل الدولة الواحدة. ربما يقال إن الأصل في تعذر حل الدولتين هو اختلال موازين القوى الحالية، فإذا كان هذا الأمر صحيحاً فإنه يتعين عندئذ العمل على تعديل هذا الاختلال، من دون أن يطال التغيير البرنامج السياسي ذاته بالضرورة. ووفقاً لهذه القراءة، لم يخفق الفلسطينيون في تحقيق أهدافهم بسبب قصورهم الفكري أو لطرحهم الحل الخطأ (حل الدولتين)، وإنما، بكل بساطة، لأن القوة تنقصهم، وليس في قدرتهم فرض مثل هذا الحل على إسرائيل. فإذا كان الأمر كذلك، فإن ما يفيد الفلسطينيين هو اكتساب مزيد من القوة والتفكير في سبيل تحقيق ذلك. وعلى هذا الصعيد، ربما يجادل المرء أن حل الدولة الواحدة يحل مشكلة مغايرة لتلك التي توجع الفلسطينيين حالياً، وأنه ببساطة يبحث عن إجابات حيث لا توجد. إن الفضاء السياسي والمناظرة السياسية لا يُستنفداً، ويجب ألا يُستنفداً بحل الدولة الواحدة أو بحل الدولتين، أو بأي حل على الإطلاق، فالسياسة ليست مجرد اختيار حل بين مجموعة من حلول كما يختار المرء وجبة بين الوجبات، وإنما تقتضي، جزئياً، التفكير في الوسائل وتطوير استراتيجيات لتحقيق الأهداف. ولذلك، فإن السياسة تُعنى أساساً بـ "كيف" (الوسائل) وليس بـ "ماذا" (الأهداف). فإذا فهمنا ذلك، يمكن عندها، المجادلة ضد اتفاق أوسلو ومضاعفاته من موقع حل الدولتين بالذات، لا من موقع حل الدولة الواحدة، أي أن ننتقد

المضي في القول إن حل الدولتين فقد بدوره أي جاذبية في نظر اليهود.^(١٧) ونظراً إلى التطورات الديموغرافية فإن حل الدولتين يقدم للفلسطينيين دولة وطنية، بينما هو في الوقت نفسه يحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية. فإذا أضحى منطوق ثنائية القومية واقعاً عصبياً على التغيير، فسيكون من المفضل من المنظور اليهودي ذاته أن تمتد هذه الدولة ثنائية القومية على كامل نطاق فلسطين/إسرائيل. على أن هذا الاستنتاج يقوض بجلاء تام المشروع الصهيوني المتمثل في دولة يهودية، وهذا منطوق ترفضه أكثرية واسعة من اليهود في المرحلة الراهنة. علاوة على ذلك يعتقد بعض اليهود أن أي تسوية لا تعالج جذور النزاع لن تدوم، وإنما ستشجع على تفجر جديد للعنف. ثم إنه لما كان لبّ المشكلة الفلسطينية يتمثل في نشوء قضية اللاجئين في سنة ١٩٤٨، فإنه لا بد لأي حل من التصدي لهذه المشكلة. ووفقاً لهذه النظرة فإن على اليهود، إذا كانوا يريدون ألا يُعتبر وجودهم في إسرائيل مجرد وجود مستعمرين مستوطنين، وإذا كانوا يريدون أن يُقبلوا كسكان طبيعيين في المنطقة، وأن يكون وجودهم طبيعياً فيها، فإن عليهم أولاً أن يأخذوا على عاتقهم المسؤولية كاملة عن أفعال إسرائيل في سنة ١٩٤٨، الأمر الذي يتضمن إقامة دولة ثنائية القومية لكلتا الأمتين.^(١٨)

من إخفاق أوسلو إلى حل

الدولة الواحدة

تلك حجج وجيهة، إلا إنه ليس من الواضح ما إذا كان إخفاق أوسلو يجعل، تلقائياً، حل الدولتين غير قابل للتحقق، وما إذا كان الفشل الذريع للقيادة الفلسطينية يجعل التخلي عن حل الدولتين محتوماً. وبالمثل، فإن المشكلات التي تواجه حل الدولتين لا تقودنا بالضرورة إلى حل الدولة الواحدة.^(١٩) ثمة فجوة منطقية بين إخفاق أوسلو وحل الدولة الواحدة

الدولتين. وفي هذه المرحلة من النقاش سأضع مسألة العدالة بين قوسين. على أن الصفة الثانية [الخاصة بالطوباوية] تعادل القول إنه يمكن تحقيق حل الدولتين وحل الدولة الواحدة ضمن ميزان القوى نفسه، بمعنى أن ميزان القوى الذي يتيح تحقيق حل الدولتين يوفر أيضاً شروط نجاح حل الدولة الواحدة. ومن هنا تمضي حجة مناصري حل الدولة الواحدة إلى القول إن اختلال ميزان القوى ليس بحد ذاته عاملاً مؤثراً، ذلك بأن الميزان في الحلين (الدولتين والدولة الواحدة) مائل لغير مصلحة الفلسطينيين، بالطريقة نفسها وبالدرجة نفسها. فإذا كان الأمر كذلك - على ما تستطرد الحجة نفسها - فإن الحل كلهما ملائمة بالقدر نفسه، وما يتبقى للفلسطينيين مناقشته هو أساساً عدالة الحل وليس قابليته للتحقق أو صفته العملية، أو قضايا أخرى تتصل بعلاقات القوة. إن الحل جميعها مستحيلة أو ممكنة بالقدر نفسه، وبالتالي فإن عامل ميزان القوة يجب ألا يكون عاملاً مركزياً عند طرح الحل، فالمهم هو العدالة، وإن حل الدولة الواحدة هو حل أعدل، ولذلك يجب مساندته.

لديّ تحفظات حيال خط الحجج هذا، فبالنسبة إليّ هناك ميزان قوى متصور يمكن من إقامة دولة فلسطينية (أعني بذلك دولة، لا مجموعة من الكانتونات المنعزل بعضها عن بعض) في الضفة الغربية وغزة، لكنه لا يسمح بحل الدولة الواحدة. فإذا كان الرأي العام اليهودي الإسرائيلي والرأي العام العالمي جزءاً من ميزان القوى (وأنا أو من بأنه كذلك)، فإنه بينما يمكن لحل الدولتين أن يقسم إسرائيل سياسياً على هذا النحو أو ذلك، إلا أنه من المؤكد سيوحدها في معارضته، إن حل الدولتين، وبطرق معينة، يمثل صدعاً ضمن الصهيونية بين أولئك الذين يساندون إسرائيل صغرى، وأولئك الذين يريدون إسرائيل الكبرى، أمّا حل الدولة الواحدة فيدل على تصدع في أيديولوجيا الصهيونية، وعلى تحوّل كبير في معنى الوجود اليهودي في فلسطين؛^(٢٠) تحوّل يقتضي تغييراً عميقاً في هوية معظم اليهود في إسرائيل وفي وعيهم لذاتهم، وليس

أوسلو بالضبط لأنه لم يؤدّ، وليس في إمكانه أن يؤدي، إلى حل دولتين عادل. وعليه، فإن هذه الحجة دعوة إلى التفكير في الوسائل، لا في الغايات. الأمر ذاته ينطبق على الاستياء من القيادة الفلسطينية الحالية وعلى ما يسمى عملية السلام، إذ يمكن المطالبة باستبدال القيادة كلها من دون أن ينتج من ذلك التزام بالتحول من حل الدولتين إلى حل الدولة الواحدة. إن تغيير القيادة شيء، وتغيير الموقف شيء آخر. وبالمثل، فإن من الواضح الآن أن ما يسمى عملية السلام التي انطلقت في مدريد [سنة ١٩٩١] واستمرت في أوسلو، لم تأت للفلسطينيين بما كانوا يأملون به، أي بدولة فلسطينية مستقلة، وإنما سّرت لإسرائيل توسيع مستعمراتها وإيجاد قدر أكبر من الوقائع على الأرض. ومع ذلك، يمكن للمرء ألا يوافق على طريقة إدارة العملية كلها من دون أن يُشفع ذلك بقبول حل الدولة الواحدة، وربما يجادل أن الطريقة الوحيدة لتحقيق حل الدولتين هي المقاومة المسلحة ضمن نطاق الأراضي المحتلة، مع الامتناع من أعمال كهذه في إسرائيل ذاتها، ولا أرى أي مانع من تطوير هذه الحجة من دون الموافقة على حل الدولة الواحدة أيضاً. إن الغرض من الأمثلة والحجج السابقة هو تجزئة وتفكيك ما يبدو سؤالاً واحداً إلى سلسلة من الأسئلة المتعددة، وبذلك نتجنب أي مقارنة اختزالية للمشكلة ثماهي ثلاثة أسئلة بسؤال واحد أو تقلصها إليه: هل على الفلسطينيين إبدال القيادة الفلسطينية الحالية بغيرها؟ هل عليهم اختيار أدوات كفاح جديدة والتخلي عن نهج التفاوض؟ هل على الفلسطينيين تغيير مطالبهم الرئيسي من حل الدولتين إلى حل الدولة الواحدة؟ هذه ثلاثة أسئلة مختلف بعضها عن بعض، ومن وجهتي النظر التحليلية والسياسية معاً، يجب إبقاء أحدها متميزاً من الآخر. والإجابة بالإيجاب على واحد منها لا تقود بالضرورة إلى إجابة إيجابية عن بقية الأسئلة. وكي يكون حل الدولة الواحدة معقولاً، فإنه يجب أن يتصف بصفتين: أولاً، أن يكون أكثر عدالة من حل الدولتين؛ ثانياً، ألا يكون أكثر طوباوية من حل

يوفر الملاذ الآمن الذي يتطلع يهود كثيرون في إسرائيل وخارجها إلى الاحتفاظ به. بيد أن على القانون الأساسي نفسه أن يضمن حقوق المسلمين والمسيحيين، بل حقوق اللأدريين والملحدين أيضاً، وأن يزيل، قضائياً على الأقل، أي تفاضل مؤسسي قائم على الإثنية أو الدين. إن تحولاً كهذا يتطلب أعواماً من النقاش والصراع، ومن الإرادة السياسية الغائبة جداً اليوم، وربما تتغلب لجان حقائق و/أو عفو عام على ميراث العنف والكراهية في النهاية، لكن هذه العملية ستستغرق أجيالاً.^(٢١)

ربما يتساءل المرء عما إذا كان من شأن تغيير كهذا، يتضمن تحول اليهود إلى أقلية في دولة جديدة، أن يحظى بفرص أكثر أو أقل للتحقق مقارنة بتفكيك المستعمرات. وأنا لست هنا بمعرض إيراد الحجج لدعم المطلب الأخير، إلا أنني أستفهم فقط عن الافتراض الخاص بمدى كون المطلب الأول ملائماً. وعلى مستوى آخر، ليس من الواضح ما إذا كان حل الدولتين، بحكم التعريف، أقدر على حل مشكلة اللاجئين، فهذه المشكلة يجب أن تحل وفقاً لترتيبات مفصلة يتفق عليها الطرفان، ذلك بأن حل الدولة الواحدة ليس بالضرورة متفوقاً منطقياً في هذا الشأن. ربما نتصور، مثلاً، أن يكون حل الدولتين غير مرفق بتقييد عدد اللاجئين المسموح لهم بالعودة إلى الدولة الفلسطينية، كما يمكن أن نتصور صيغة لحل الدولة الواحدة يجري فيها تقييد عدد اللاجئين العائدين، لكن الفكرة الخاصة بأن حل الدولة الواحدة من شأنه أن يوفر بديلاً ليبرالياً مدنياً من منطلق القومية، وأن تكون المواطنة هي المقولة الوحيدة المهمة، فكرة تبدو وردية [أكثر مما يسمح الواقع به]. ففي هذه المرحلة على الأقل لا أتوقع زوالاً للخطاب واللغة الديموغرافية/القومية مع التباشير الأولى للدولة الواحدة، كما أن مسألة عدد اللاجئين المسموح بعودتهم لن تحل بمجرد تبني حل الدولة الواحدة، بل إن الأمر يعتمد على قدرة الطرفين على التوصل إلى اتفاق يتضمن ترتيبات مفصلة معتمدة بدورها على ميزان القوى

من الواضح ما إذا كانت التسويات السياسية المحتملة تستطيع أن تنتظر إلى حين حدوث تغير كهذا. ولعل من الممكن التمييز بين ما هو ملزم سياسياً، وبين ما يأمل به المرء على المدى البعيد. من الممكن، لا بل يجب إنجاز تسويات سياسية محددة على الرغم من الفوارق الأيديولوجية، وليس لتلك التسويات أن تنتظر إلى حين حل تلك الفوارق. إن أولئك الذين يساندون حل الدولة الواحدة على دراية تامة بالتغيرات الحاسمة التي يقتضيها، وأحد مناصري هذا الحل يقول:

بناء على ما تقدم، فإن مفهوم الدولة اليهودية (ومن ثم نطاق القومية اليهودية)، في دولة ديمقراطية علمانية، سيخضعان لتغيير جذري. ومن أجل ضمان الحقوق والامتيازات القومية لكلا الطرفين، فإنه يجب إدراجهما ضمن الامتيازات القومية الإسرائيلية. والميزات المقصورة اليوم شرعاً على اليهود (والمرتبطة بصورة عامة بالخدمة العسكرية، وبصورة أقل مباشرة بقانون العودة [عودة اليهود، لا حق الفلسطينيين في العودة])، ومنها قروض الإسكان، وقروض التعليم، والاستخدام في القطاع العام وما إلى ذلك، يجب أن يعاد النظر فيها، ويعاد توزيع الموارد المخصصة لها. يجب أيضاً إيجاد ترتيب جديد لاستخدام الأرض، علماً بأن ٩٣٪ منها في إسرائيل محجوزة لليهود وحدهم، كما يتعين فصل الإسكان رسمياً عن الإشغال اليهودي الحصري (كذلك يجب أن تزول سمة "اليهود فقط"، المميزة للمستعمرات). علاوة على ذلك، لا بد من تفحص جديد للدور المرسخ عبر الزمن للوكالة اليهودية التي تدير الموارد والامتيازات القومية اليهودية في إسرائيل، فضلاً عن أن السياسة الانتخابية والتمثيل في الكنيست يجب أن يتحوّل بحيث يسمحان بتناظر تشريعي على أرضية من تساوي المنزلة الإثنية. إن إدخال تعديلات على القانون الأساسي، أو وضع دستور علماني، من شأنهما أن يضمن استمرار إسرائيل في حماية أرواح اليهود وحقوقهم، الأمر الذي

وعد حل الدولة الواحدة

على الرغم مما أُوردته من حجج في الفقرة السابقة، فإنني سأجمل الآن حجة إضافية في دعم حل الدولة الواحدة تركز على الوسائل لا على الغايات. إن حل الدولة الواحدة يحتفظ بقدر من الجاذبية في أعين مثقفين فلسطينيين كثيرين لأسباب تخص العلاقة الممكنة بين طبيعة الحل (دولة واحدة أم دولتان)، وبين اختلال ميزان القوى. فمن خصائص حل الدولة الواحدة أنه يمكن أن يحدّد بعض أوجه اختلال ميزان القوى، فيقلب ضعف الفلسطينيين قوة، ويقيّد القوة الإسرائيلية، بينما هذه الخصائص غائبة عن دينامية حل الدولتين وعن منطقته. وبهذا المعنى، فإن حل الدولة الواحدة يسمح للفلسطينيين بإحياء كفاحهم السياسي، وهو لا يعد الفلسطينيين بحل خالص، وإنما بسبيل كفاح كان اتفاق أوسلو قد جعله ممتنعاً عملياً، وأنا أرى أن سبيل الكفاح هذا هو مصدر أساسي لجاذبية ذلك الحل.

من الممكن تخيل بعض عناصر حل الدولة الواحدة في صيغة كفاح جاذب نحو المركز، ويتصف بأنه جامع وفرداني وكوني؛ كفاح معادل للكفاح الجنوب إفريقي من أجل "صوت واحد للشخص الواحد"، وكان هذا في الجوهر كفاحاً من أجل الحقوق المدنية، مبنياً على الاعتقاد بالجدارة المتكافئة والكرامة المتأصلة للكائنات الإنسانية، وهو في النهاية كفاح ليبرالي كلاسيكي.^(٢٢) ويطرق عديدة يمكن أن نفهم حل الدولتين وحل الدولة الواحدة كنهجين مختلفين لنزع الاستعمار وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ففي حل الدولتين، ينتهي الاحتلال بـ "رحيل" إسرائيل وانسحابها الكامل من الأراضي المحتلة، مع نيل الفلسطينيين استقلالهم في دولتهم الخاصة، وهنا يكون حق تقرير المصير الجمعي للفلسطينيين، كجماعة، هو المدخل إلى تقرير المصير لكل فلسطيني فرد. أما حل الدولة الواحدة الذي ينال بموجبه جميع الأفراد الذين يعيشون الآن ضمن حدود إسرائيل وتحت سيطرتها، فضلاً عن اللاجئين، حقوق مواطنة متساوية، وذلك عبر تحويل الفرد الخاضع للاحتلال من مجرد تابع

بين الجماعتين: فبقدر ما يتعين على المرء أن يكون على بينة من الحدود القومية/الجمعية للخطاب، ومن المشكلة التي يواجهها، عليه أن يعترف أيضاً بحدود الخطاب الليبرالي.

هناك أشياء كثيرة تقال عن أوجه أخرى لعدالة حل الدولتين مقارنة بحل الدولة الواحدة، غير أنني سألمح في هذه الورقة القصيرة إلى نقطتين كبيرتين تتمثل أولهما في أن من الممكن التفكير في حل الدولتين بطريقة جديدة تتجاوز حدود ١٩٦٧، وكذلك اقتراح تقسيم يخصص مزيداً من الأراضي للدولة الفلسطينية (٤٠٪ بدلاً من ٢٢٪ الحالية، ومنفذاً إلى البحر)، الأمر الذي يستجيب لحاجات الفلسطينيين المستقبلية (العدالة التوزيعية) ويصح مظالم تاريخية سابقة (العدالة التصحيحية)، وهنا يجري توسيع سجل الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين قبل أن يتحولوا من حل الدولتين إلى حل الدولة الواحدة. ويمكن أن يصاغ حل الدولتين وفق أكثر من منطق مغاير لمنطق عملية أوسلو بقصد أن يغدو أكثر استجابة لمطالب الفلسطينيين ومطامحهم. وإذا كانت إسرائيل لا تعتبر حدود ١٩٦٧ مقدسة، فما من سبب يجعل الفلسطينيين يعتبرونها كذلك. وعليه، فإن منطق حل الدولتين يوسع فسحة المناورة الفكرية بقدر يفوق ما يميل المرء إلى تصوره، ذلك بأن النقلة نحو حل الدولة الواحدة ليست آلية.

أما النقطة الثانية التي يجري إغفالها غالباً في مثل هذه المناقشات، فتتصل بدور العدالة في الحل المحتمل، فالعدالة فضيلة، وعلى أي حل أن يؤدي قسطه من الاحترام لها. إلا إن العدالة لا تعني فقط العدالة التاريخية، بل تمتد لتشمل العدالة التوزيعية أيضاً، أي أنها لا تنظر إلى الماضي فحسب، بل يمكن أن تنظر إلى المستقبل أيضاً. علاوة على ذلك، فإن العدالة ليست الفضيلة أو القيمة الوحيدة في هذا الشأن، بل إن السعادة والتفتح الإنساني والرفاه مثلاً، وكذلك معايير العيش الراقي، هي أيضاً قيم مهمة يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

إلى مواطن فاعل مساو لغيره، وقادر على أن يحدد نفسه (أو بنفسها) مستقبلة الخاص، فهو منهج آخر لإنهاء الاحتلال بصفته نظام استتباع وتحكم. والفارق الأبرز بينهما أن حل الدولتين يتبنى خطاباً قومياً وجمعياً قائماً على فكرة الانفصال، ويولد في المركز قوة نابذة توجد دائرتين متجاورتين لكل منهما مركز جاذبية مستقل عن الأخرى. وبحسب هذا الخطاب تدخل إحدى الجماعتين في صراع مع الأخرى تحدده أساساً قوانين الحرب ومنطقها، ويُعامل كل من الكيانين كأنه دولة مستقلة، ملتزمة ما يلزم القانون الدولي الدول المستقلة. وفي مثل هذه الحالة لن يكون لأتباع/مواطني إحدى الدولتين أو أحد الكيانين مطالبات من الدولة الأخرى، ولن يترتب على أي من الدولتين واجبات حيال أتباع/مواطني الدولة الأخرى. إن خطاب تقرير المصير القومي يدفع سياسة الاختلاف إلى حدودها القصوى، ويقدم أسيجة تدل على حدود المسؤولية القانونية والأخلاقية للدولة. وهكذا يشكل خطاب الاختلاف في أفضل السيناريوهات مدخلاً إلى عدم المبالاة بالغير، وإلى الحرب في السيناريو الأسوأ.

لا عجب إذاً في أن اليمين الإسرائيلي اهتدى إلى محاسن معاملة السلطة الفلسطينية، ولاحقاً قطاع غزة، ككيان سياسي منفصل وسيد. فعلى هذا النحو "تكسب إسرائيل دوماً في الحاليين": تدوم على ممارسة سيطرة واقعية، وعلى استخدام أي موارد تقتضيها تلك السيطرة، وعلى تقرير المنافذ الجوية والبرية والبحرية إلى الأراضي الفلسطينية، وفي الوقت نفسه تُحل نفسها من مسؤوليات القوة المحتلة، الأمر الذي يسלט الضوء أيضاً على الموقف الإسرائيلي المزودج الهوية حيال السلطة الفلسطينية: يجب أن توجد السلطة الفلسطينية وألا توجد في آن معاً، عليها أن توجد كي تمثل صورة دولة أخرى منفصلة، وبذلك تحل إسرائيل من أي مسؤولية حيال الفلسطينيين، وعليها في الآن نفسه ألا توجد، الأمر الذي يبيح لإسرائيل الاستمرار في التصرف كأنها الطرف السيد الوحيد. وتتمثل حصيلة هذه المقاربة

المتناقضة في أن السلطة الفلسطينية تستمر في الوجود كجسم ضعيف ومُضنى، لكنها لا تموت أبداً. يجب أن "تبقى في المستشفى"، مريضاً تحت العلاج، لا هو يشفى ولا هو عليل مُدنف. تؤدي السلطة الفلسطينية دوراً وسيطاً بين إسرائيل والفلسطينيين، وهو ما يحجب حقيقة أن حياة الفلسطينيين معتمدة كلياً على إسرائيل وخاضعة لسيطرتها. ومن هذا المنطلق، تكمن قوة حل الدولة الواحدة في قابليته لمساعدة الرأي العام على فهم الواقع الجاري وعلى صوغه مفهوماً كصراع بين جماعتين تحت سيطرة الدولة الإسرائيلية. وتساعد الرؤية المقترحة هنا لحل الدولة الواحدة بقية العالم والإسرائيليين أنفسهم على رؤية الحاضر بعدسات مستقبلية، وهكذا، بدلاً من اقتراح حل (حل الدولة الواحدة) باعتباره مبنياً على تحليل الواقع الجاري (التمييز العنصري)، تحدث الحركة المعاكسة: نفهم الواقع الجاري بالتفكير في حل مستقبلي ممكن، وعبر ذلك نلحظ الشيء "المفقود" (الآن) على أرضية حل متخيل (مستقبلاً).

ففي الواقع ما كان ممكناً تخيل الحرب الإسرائيلية على غزة أو تصورها أو قبول الرأي العام الإسرائيلي لها وكذلك الجماعة الدولية، لولا منطلق أو سولو عامة، والخطاب الخاص بحل الدولتين خاصة. الحرب هي اللغة التي تتكلمها "الدول" عندما تتنازع، كما أن المنطق القومي الانفصالي ومنطق الحدود والكيانات المنفصل بعضها عن بعض، يسمحان بظهور لغة الحرب بصفاتها العملة الرائجة، ويمكنان إسرائيل من استخدام تفوقها العسكري بصورة فاعلة.

أما حل الدولة الواحدة فيشجع ظهور لغة مغايرة، لغة تولد قوة جاذبة نحو المركز، وكذلك نشوء حقل جاذبية واحد ينال الأسبقية فيه الفرد لا الجمع. إن حل الدولة الواحدة مؤهل لتحويل الكفاح الفلسطيني إلى كفاح من أجل الحقوق المدنية والإنسانية ضمن كيان واحد، سواء أسمى فلسطين أم إسرائيل أم غيرهما. وهذا الضرب من الكفاح يفترض درجة من العيش معاً، ويقتضي حساً مستقبلياً بـ "نحن" فاعلة تتجاوز الانشطارات الجارية بين "نحن" و"هم" منفعلتين، وتقوم بتفريد (individualize) الصراع

إلى مواطن فاعل مساو لغيره، وقادر على أن يحدد نفسه (أو بنفسها) مستقبلة الخاص، فهو منهج آخر لإنهاء الاحتلال بصفته نظام استتباع وتحكم. والفارق الأبرز بينهما أن حل الدولتين يتبنى خطاباً قومياً وجمعياً قائماً على فكرة الانفصال، ويولد في المركز قوة نابذة توجد دائرتين متجاورتين لكل منهما مركز جاذبية مستقل عن الأخرى. وبحسب هذا الخطاب تدخل إحدى الجماعتين في صراع مع الأخرى تحدده أساساً قوانين الحرب ومنطقها، ويُعامل كل من الكيانين كأنه دولة مستقلة، ملتزمة ما يلزم القانون الدولي الدول المستقلة. وفي مثل هذه الحالة لن يكون لأتباع/مواطني إحدى الدولتين أو أحد الكيانين مطالبات من الدولة الأخرى، ولن يترتب على أي من الدولتين واجبات حيال أتباع/مواطني الدولة الأخرى. إن خطاب تقرير المصير القومي يدفع سياسة الاختلاف إلى حدودها القصوى، ويقدم أسيجة تدل على حدود المسؤولية القانونية والأخلاقية للدولة. وهكذا يشكل خطاب الاختلاف في أفضل السيناريوهات مدخلاً إلى عدم المبالاة بالغير، وإلى الحرب في السيناريو الأسوأ.

لا عجب إذاً في أن اليمين الإسرائيلي اهتدى إلى محاسن معاملة السلطة الفلسطينية، ولاحقاً قطاع غزة، ككيان سياسي منفصل وسيد. فعلى هذا النحو "تكسب إسرائيل دوماً في الحاليين": تدوم على ممارسة سيطرة واقعية، وعلى استخدام أي موارد تقتضيها تلك السيطرة، وعلى تقرير المنافذ الجوية والبرية والبحرية إلى الأراضي الفلسطينية، وفي الوقت نفسه تُحل نفسها من مسؤوليات القوة المحتلة، الأمر الذي يسלט الضوء أيضاً على الموقف الإسرائيلي المزودج الهوية حيال السلطة الفلسطينية: يجب أن توجد السلطة الفلسطينية وألا توجد في آن معاً، عليها أن توجد كي تمثل صورة دولة أخرى منفصلة، وبذلك تحل إسرائيل من أي مسؤولية حيال الفلسطينيين، وعليها في الآن نفسه ألا توجد، الأمر الذي يبيح لإسرائيل الاستمرار في التصرف كأنها الطرف السيد الوحيد. وتتمثل حصيلة هذه المقاربة

على خطين متوازيين: كان دعاة الحد الأقصى من جهة أهدافهم السياسية هم عادة الأكثر عسكرية، بينما كان مؤيدو الحل البراغماتي أقل تطرفاً ومناصرين بصورة عامة لوسائل سلمية وأقل عنفاً. إن حل الدولة الواحدة يوفر فرصة لقيام تشكّل جديد يجمع بين جذرية الغايات وسلمية الوسائل، وربما يكون له من القوة بحيث يقلب ضعف الفلسطينيين إلى قوتهم الرئيسية، مُعيداً اختلال ميزان القوى، ومحولاً النزاع من "صراع حتى الموت" إلى جدلية "السيد - العبد".

بعض المسائل الإضافية

على مناصري حل الدولة الواحدة أن يسألوا أنفسهم، بلغة محض سياسية وبراغماتية، عن كيفية التعبير عن رؤيتهم الخاصة إلى هذا الحل، في حين أن هناك إجماعاً دولياً على حل الدولتين يعبر عنه ما لا يُعدّ من قرارات الأمم المتحدة. ما الذي يتعين عمله بهذه الإعلانات والوثائق كلها؟ كيف لهم أن يعملوا على بناء إجماع جديد داعم لجدول أعمالهم الجديد؟ هل إن إجماعاً كهذا أمر ممكن أصلاً؟ أي نوع من التأثير يمكن لتغيير الهدف أن يحدثه في صورة القيادة الفلسطينية ومسؤوليتها؟ كيف للفلسطينيين أن يصوغوا مفهوماً وجود المستعمرات، وأي معنى لذلك فيما يخص الخريطة السياسية الداخلية لإسرائيل، وهل يعني هذا إعادة رسم تلك الخريطة بمجملها وفقاً لخطوط تقسيم جديدة؟

وثمة مجموعة أخرى من الأسئلة متصلة بطبيعة العلاقات بين الكيان الجديد أو الدولة الجديدة وبين بقية العالم العربي. مثلاً، كيف يمكن أن تكون العلاقة بين الدولة الجديدة والقومية العربية؟ أي مقتضيات تترتب على القومية العربية عامة عند الاعتراف باليهود كأمة؟ أي آثار محتملة لهذا الاعتراف في الأقليات الأخرى في العالم العربي؟ هل ستصبح الدولة الجديدة عضواً في جامعة الدول العربية، وما دلالة ذلك على توجهها السياسي؟ هل

وإسباغ الصفة الكونية عليه، بل أنسنته أيضاً. وبهذا لا يجري تصور الصراع كـ "صراع حتى الموت" بين كيانين منفصلين، وإنما كصراع من أجل حقوق متساوية في نطاق كيان واحد، ولا تتحكم من هذا الصراع قوانين الحرب [بين الدول]، وإنما الضوابط التي تسود علاقة الدولة بمواطنيها.

لكن من أجل أن يتطور هذا الخطاب، فإن على الحركة الوطنية الفلسطينية أن تُهزم تماماً، وأن يتلاشى أولاً حلم الدولة الوطنية المنفصلة، من أجل أن يُفتح الباب أمام كفاح مدني يرمي عدداً كبيراً من المطالب على عاتق اليهود الإسرائيليين، لأنه يلزمهم التخلي عن حقهم في تشكيل أكثرية ديموغرافية. لكنه بالمثل يطالب الفلسطينيين بأكثر من ذلك، إذ ما إن يجري الفوز بالصراع حتى يصبح عليهم العيش مع خصومهم السابقين، وأن يجدوا القدرة على التعبير عن رؤية سديدة ومعقولة للمستقبل، وعليهم أيضاً أن يعبروا منذ الآن عن حس بـ "نحن" مستقبلية [تجمعهم باليهود الإسرائيليين]. ومن الواجب مقدماً تطوير صيغة تسمح للجماعتين بالعيش معاً؛ صيغة لم يجر التفكير فيها في حروب الاستقلال بمعناها الكلاسيكي.

وبالتالي، فإن من أبلغ محاسن حل الدولة الواحدة أنه يقترح أشكالاً أخرى للصراع من شأنها أن تحيّد التفوق العسكري الإسرائيلي، ذلك بأن القوة العسكرية تُستخدم ضد "الدول الأخرى"، تلك التي تقع وراء الحدود. إن صورة الحدود متأصلة في صورة الحرب، وهي في حاجة ماسة إلى المنطق القومي الانفصالي، وهذه الحاجة هي التي تشرح منطق الانسحاب الأحادي الجانب من غزة وبناء جدار الفصل.

إن حل الدولة الواحدة وأساليب الكفاح المرتبطة به من أجل حقوق متساوية يُمكننا من الجمع بين راديكالية الحل (من حيث إنه يجمع الفلسطينيين واليهود كبشر متساوين في دولة واحدة) وبين سلمية الوسائل المسخرة لتحقيق الغاية (حركة حقوق مدنية). وبهذا الشأن، أي العلاقة بين الوسائل والغايات، فإن السياسة الفلسطينية كثيراً ما سارت

بهذا المعنى، ليست الدولة الواحدة حلاً بقدر ما هي مسار ودعوة إلى التعبير عن النزاع بلغة جديدة، وبهذه الصفة، فإن فائدتها الأساسية تكمن في أنها تستطيع أن توحى للفلسطينيين بوسائل كفاح جديدة، وبطرق للتعبير عن مطالبهم، أكثر من تقديم حل ناجز، أقله في المستقبل القريب. ■

سيكون لتلك الدولة حدود مفتوحة مع الدول العربية المجاورة، وكيف سيكون تأثير ذلك في اليهود ضمن الدولة؟ إنها أسئلة ملحة، لكن يجب ألا تشل المثقفين عن التفكير، أو تثني القادة من أصحاب الرؤى الواسعة عن رسم طرق جديدة ومبدعة لمعالجة النزاع، وعلينا ألا نترك تلك الأسئلة معلقة، ومن دون إجابات.

المصادر

- (١) أتقدم في هذه المقالة بتصور معين لحل الدولة الواحدة، ومن الممكن تبين ثلاثة تصورات على الأقل له: أولاً، ضرب من دولة فلسطينية عربية (وربما مسلمة)، متسامحة حيال وجود غير العرب، لكن هويتها العربية معترف بها في المجال العام؛ ثانياً، دولة علمانية مدنية تعترف باليهود كمجموعة بالدلالة الدينية فقط؛ ثالثاً، دولة ثنائية القومية تمنح المجموعتين معاً المساواة على المستويين الفردي المدني والقومي الجمعي. على أي، ولأغراض هذه المقالة، سأقتصر على معالجة التصور الأخير، وهو في نظري الخيار الجدي الوحيد، وإن كان الحيز المتاح لهذه المقالة لا يسمح بمناقشة أسباب هذا التفضيل.
- (٢) انظر، مثلاً، إعلان حل الدولة الواحدة الذي وضعه مثقفون فلسطينيون ويهود في لندن في سنة ٢٠٠٧، في الموقع الإلكتروني: <http://www.counterpunch.org/onestate.html>. وقد عقد مؤخراً مؤتمران كبيران بشأن هذا الموضوع في أميركا الشمالية، الأول في بوسطن (لمعرفة تفصيلات عنه انظر الموقع الإلكتروني: <http://onestateforpalestineisrael.com>), والآخر في تورونتو [كندا]. استضافته جامعة تورونتو (لتفصيلات عنه انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.yorku.ca/ipconf/index.html>). ويمكن للمرء أيضاً أن يجد مداخل إلى الموضوع في موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية، في الموقع الإلكتروني: http://en.wikipedia.org/wiki/Onestate_solution
- وانظر أيضاً الكتابين الصادرين مؤخراً عن الموضوع وهما:
- Virginia Tilley, *The One-State Solution* (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 2005); Ali Abunimah, *One Country: A Bold Proposal to End the Israeli-Palestinian Impasse* (New York: Henry Holt, 2006).
- ومن أجل أسماء بارزة أخرى مرتبطة بهذا النقاش انظر، مثلاً:
- Edward Said, "The One-State Solution", *The New York Times*, 1991, في الموقع الإلكتروني: <http://www.thehope.org/said.htm>. وكذلك:
- Edward Said, *The End of The Peace Process: Oslo and After* (London: London Granta Books, 2000); Lama Abu Odeh, "The Case For Bi-Nationalism", *The Boston Review of Books* (December 2001/ January 2002), في الموقع الإلكتروني: <http://bostonreview.net/BR26.6/abu-odeh.html>
- وانظر رداً عليها: Salim Tamari, "The Bi-Nationalist Lure," *The Boston Review of Books* (December 2001/January 2002), في الموقع الإلكتروني: <http://www.bostonreview.net/BR26.6/tamari.html>. وكذلك:
- Asad Ghanem, "The Bi-National Idea in Palestine and Israel: Historical Roots and Contemporary

- Debates", *Holy Land Studies Journal*, vol. 1, no. 1 (September 2002), pp. 61-84; Ghada Carmi, "One - State Solution for Palestinians and Israelis", *The Christian Science Monitor* (May 30, 2008), في الموقع الإلكتروني: <http://imeu.net/news/article008867.shtml>. وكذلك:
- Omar Barghoti, "Relative Humanity: The Fundamental Obstacle to a One-State Solution in Historic Palestine", *The Electronic Intifada*, January 6, 2004, في الموقع الإلكتروني: <http://electronicintifada.net/v2/article2325.shtml>. وكذلك:
- Leila Farsakh, "Time for a Bi-National State", *Le Monde Diplomatique* (March 2007), في الموقع الإلكتروني: <http://mondediplo.com/2007/03/07binational>. وكذلك:
- Michael Tarazi, "Two Peoples, One State", *The New York Times* (October 4, 2004), في الموقع الإلكتروني: <http://www.nytimes.com/2004/10/04/opinion/04tarazi.html>. وكذلك:
- Meron Benvenisti, "The Case for Shared Sovereignty", *The Nation* (May 31, 2007), في الموقع الإلكتروني: <http://www.thenation.com/doc/20070618/benvenisti>. وكذلك:
- Ilan Pappé, "Bi-National Reality Against National Mythology: The Death of the Two-State Solution" (In Hebrew) *The Nation*, vol. 2 (1999), p. 57; Daniel Elazar, "The One-State Solution", *The Nation* (October 16, 2003), في الموقع الإلكتروني: <http://www.thenation.com/doc/20031103/lazare>. وكذلك:
- Tony Judt, "Israel the Alternative", *New York Review of Books* (October 23, 2003), في الموقع الإلكتروني: <http://www.nybooks.com/articles/16671>. وكذلك:
- Joel Covel, *Overcoming Zionism: Creating a Single Democratic State in Israel/Palestine* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2007).
- (٣) David A. Charters, "Palestine: The Politics of Partition, 1937-1947", *University of New Brunswick Law Journal*, vol. 43 (1994), p. 321; Yaacov Goldstein, "David Ben-Gurion and the Bi-National Idea in Palestine", *Middle Eastern Studies*, vol. 24, no. 4 (1988), p. 460; Irene L. Gendzier, "Palestine and Israel: The Bi-National Idea", *Journal of Palestine Studies*, vol. IV, no. 2 (Winter 1975), p. 12; Judah Magnes, *Like All Nations* (Jerusalem: Weiss, 1930); Tamar Hermann, "The Bi-National Idea in Israel-Palestine: Past and Present", *Nation and Nationalism*, vol. 11, no. 3 (2005), p. 381.
- (٤) مع الفارق الحاسم طبعاً، والمتمثل في أن الكيان الموحد يقع الآن تحت السيطرة الإسرائيلية، بينما كان تحت سلطة الانتداب البريطاني قبل سنة ١٩٤٨.
- (٥) في هذا السياق، يتعين النظر إلى الانسحاب الأحادي الجانب من غزة وبناء جدار الفصل كمحاولتين إسرائيليتين مختلفتين لاستبعاد الفلسطينيين واحتوائهم وإبقائهم "خارجاً"، الأمر الذي يمكن إسرائيل من البقاء داخل الأراضي الفلسطينية، لكن مع منع الفلسطينيين من الوجود "داخل إسرائيل". لقد كان بين الأغراض الكبرى لبناء جدار الفصل وقف "منطق التوحيد" هذا، وإعادة تشكيل الأراضي الفلسطينية ككيان منفصل "قائم بعيداً هناك" وراء حدود الدولة.
- (٦) Tilley, op. cit.
- (٧) قام ميرون بنفنيستي بعمل كثير لتطوير النظرة القائمة على هذه الحجة. انظر الإحالات إلى ميرون بنفنيستي وإدوارد سعيد في الهامش رقم ٢.
- (٨) من أجل مزيد من المعلومات عن هذه الحجة، انظر المقابلة التي أجراها آري شافيط مع ميرون بنفنيستي وحاييم هَنْغَبِي في جريدة "هآرتس"، وقد أعيد طبعها في *Journal of Palestine Studies*, vol. XXXIII (Autumn 2003), p. 92.

يقول هَنغبي: "إن كنت تريد سيادة يهودية، فعليك أن ترسم حدوداً، لكن هذا البلد لا يتحمل حدوداً في وسطه على ما قال المفكر والناشط الصهيوني إسحاق تَبْنِكَن" (ص ٩٤). ويقدم بنفنيستي الحجة نفسها: "إن التقسيم إلى دولتين قوميتين ليس نموذجاً قابلاً للتطبيق، فهو لا يعكس عمق النزاع، ولا يجاري مستوى التشابك القائم في أجزاء واسعة من البلد. يمكنك أن تنصب كل ما في الدنيا من جدران هنا، لكنك لن تلغي أبداً حقيقة أن هناك حوضاً مائياً باطنياً واحداً وبحراً مشتركاً، ولا يمكنك أن تلغي حقيقة أن هذا البلد لا يحتمل إقامة حدود في وسطه" (ص ٩٥).

(٩) انظر: Jenab Tutunji and Kamal Khalidi, "A Bi-National State in Palestine: The Rational Choice for Palestinians and the Moral Choice for Israelis", *International Affairs*, vol. 73, no. 1 (1997), p. 31.

وخصوصاً النقاش بشأن ما إذا كان على الدولة الفلسطينية أن تتبع النموذج السنغافوري (الصفحات ٤٣ - ٤٦). ومن أجل مناقشة أكثر تفصيلاً، انظر:

George Abed, *The Economic Viability of a Palestinian State* (Washington, D.C.: The Institute for Palestine Studies, 1990); The Rand Palestinian State Study Team, *Building a Successful Palestinian State* (California, Santa Monica: Rand, 2005).

(١٠) انظر: Edward Said, *From Oslo to Iraq and the Road Map* (New York: Pantheon Books, 2004); Leila Farsakh, "Independence, Cantons or Bantustans: Whither the Palestinian State", *The Middle East Journal*, vol. 59, no. 2 (Spring 2005), p. 230.

(١١) انظر: Asad Ghanem, "The Palestinian Regime: A Partial Democracy" (England, Brighton: Sussex Academic Press, 2001), Mainly chapter 6.

(١٢) انظر: Asad Ghanem, "The Fallout From The Gaza war: A turning Point in the Israeli-Palestinian Conflict?" *Holly Land Studies Journal* (Forthcoming/copy with the Author).

(١٣) من أجل قائمة بالتحديات التي تواجه حل الدولتين، انظر، مثلاً:

Gary Sussman, "The Challenge to the Two-State Solution", *Middle East Report*, vol. 231 (Summer 2004), p. 8.

(١٤) لقد طورت لمى أبو عودة هذه الحجة المستقبلية، انظر: Abu Odeh, op. cit.

(١٥) للاطلاع على ما تناله فكرة الدولة اليهودية من تبرير ودعم عامين، ومدى تلاؤمها مع الليبرالية وحقوق الإنسان، انظر:

Ruth Gavison, "Jewish and Democratic? A Rejoinder to the Ethnic Democracy Debates", *Israeli Studies*, vol. 4 (March 1999), p. 44; Amnon Rubinstein and Alexander Yakobson, *Israel and the Family of Nations: The Jewish Nation-State and Human Rights* (New York: Routledge, 2009).

(١٦) من المفترض أن تكون هذه الحجة مبنية حصراً على نقص الضمانات، وعلى ما يتضمنه حل الدولة الواحدة من مجازفة عالية، بغض النظر عن قضايا العدالة الجوهرية، وبالتالي، فإن المرء ربما يوافق، من حيث المبدأ، ومن وجهة نظر العدالة، على أن حل الدولة الواحدة عادل للشعبين معاً، وأن يعتقد مع ذلك أنه ما دامت الحال غير مستقرة في الشرق الأوسط، فإن حل الدولة الواحدة يقتضي مستوى من المجازفة لا تستطيع أكثرية اليهود الإسرائيليين حوضها. لقد طور حاييم غانز هذه الحجة في العديد من كتاباته، انظر:

Chaim Gans: *A Just Zionism: On the Morality of the Jewish State* (New York: Oxford University Press, 2008), mainly chapters 3 and 4.

إن غانز لا يسوغ حق إسرائيل في الاستمرار في الوجود كدولة يهودية بمبدأ حق تقرير المصير، ما دام يمكن تلبية هذا الحق في نطاق دولة ثنائية القومية، أو في صيغة استقلال ثقافي ضمن دولة. إن التسوية الوحيد في نظر غانز هو الحرب المستمرة ونقص الأمن [في المنطقة]. وبالتالي، فإن لهذا التسوية تاريخ

"انتهاء صلاحية" [محتماً]. وأنا في هذه الورقة أشير إلى صنوف الحجج هذه. (١٧) من أجل مزيد من الاطلاع على هذه الحجة، انظر مقابلة أجراها آري شافيط مع ميرون بنفنيستي وحاييم هَنَغَبِي في جريدة "هآرتس"، وأعيد نشرها في *Journal of Palestine Studies*, vol. XXXIII (Autumn 2003), pp. 92-96.

Ibid. (١٨)

(١٩) من أجل حجة حديثة تساند حل الدولتين على الرغم ممّا يواجهه من عقبات، انظر، مثلاً:

Jeremy Pressman, "The Best Hope-Still?" *Boston Review of Books* (July/August 2009),

في الموقع الإلكتروني: <http://bostonreview.net/BR34.4/pressman.php>

(٢٠) في أي حال، من المهم التنبيه هنا إلى أن الرأي العام الإسرائيلي اليوم ليس منقسماً بعمق بشأن هذه القضية، فكثيرون من المحسوبين على ما يسمى معسكر السلام الإسرائيلي يفضلون حل الدولتين بمعنى محدد، كما أن الأكثرية تفضل احتفاظ إسرائيل بأغلبية الكتل الاستيطانية الكبرى، والمستعمرات المجاورة للقدس، وكذلك استمرار إسرائيل في السيطرة على الموارد المائية والحدود والمجال الجوي بصورة تثير التساؤل في شأن حل الدولتين بمجمله. بل إن هذا الموقف المتشدد هو ما يفسر استيلاء اليمين الإسرائيلي بزعامة أريئيل شارون، واليمين الأميركي بزعامة الرئيس السابق جورج و. بوش، على حل الدولتين. ومع ذلك، فإن من الممكن، وفي أوضاع إقليمية ودولية معينة، أن تمارس ضغوط على إسرائيل تجبرها على قبول حل الدولتين، ومن شأن هذه الضغوط أن تتسبب بانقسام عميق في المجتمع الإسرائيلي، وربما يفوز مناصرو التقسيم [إلى دولتين] في مثل هذه الأوضاع.

(٢١) انظر: Tilley, op. cit.

(٢٢) من أجل المقارنة بين فلسطين وجنوب إفريقيا، انظر: Oren Yiftachel, "From Fragile 'Peace' to Creeping Apartheid: Notes on the Recent Politics of Israel/Palestine", *Arena Journal*, vol. 16, no. 1 (2001), p. 13; Adam Heribert and Kogila Moodley, *Seeking Mandela: Peacemaking Between Israelis and Palestinians* (Philadelphia PA: Temple University Press, 2005).

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الحكم المصري في فلسطين

١٨٣١ - ١٨٤٠

خالد محمد صافي

٤٢٣ صفحة ١٤ دولاراً